

دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام

منهجية ARDL

أ/طهراوي فريد¹

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية، قمنا بدراسة اقتصادية -قياسية بواسطة تقدير نموذج اقتصادي قياسي يتضمن أربع متغيرات، ثلاث متغيرات مستقلة: سعر الصرف، معدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم ومتغير تابع وهو معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة الزمنية (1990-2014)، حيث تم القيام باختبارات السكون بواسطة اختبار ديكى فولر المطور، والتي بينت نتائجه أن سلسلة سعر الصرف كانت مستقرة في المستوى أما معدل التضخم، نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم فكانت ساكنة في عند الفرق الأول. وهو ما مكنا من استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة، والقيام باختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود من أجل الكشف عن وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين التضخم و باقي عناصر النشاط النقدي من خلال ما ينتهت نتائج تطبيق اختبار نموذج تصحيح الخطأ لمنهج الحدود (ARDL-ECM)، وفي الأخير تطرقنا إلى اختبارات التشخيص والتي أظهرت خلو النموذج المدروس من المشاكل القياسية .

كلمات مفتاحية: معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني، معدل التضخم، سعر الصرف، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة.

Abstract

Through this Research paper. We did an econometric study by estimating an econometric model that includes four variables, three independent variables: the exchange rate, Legal reserve rate and the rediscount rate, and the dependent variable : inflation rate ,which is measured by Consumption Price Index during the period time (1990-2014), where We have been doing stationarity tests : By Augmented Dickey Fuller test , And that the results showed that: a series of exchange rate was stationary at the level of either the rate of inflation, Legal reserve rate and the rediscount rate were stationary at the first difference, That's what Enabled us to use the autoregressive distributed lag model, where The study adopted on the study cointegration test using the bound testing

¹استاذ مساعد¹، تخصص: اقتصاد واحصاء تطبيقي، جامعة آكلي محمد اول حاج ، البيرة.

approach, Between variables for the study, In order to detect the presence of long-term equilibrium relationship between inflation and the rest of the elements of the monetary activity, It has been shown by The empirical results revealed for applying the Error correction model of the autoregressive distributed lag model (ARDL-ECM). Finally, we did diagnostic tests which showed the absence of the econometric problems.

keywords : the rediscount rate, Legal reserve rate, the exchange rate, the inflation rate, the autoregressive distributed lag model.

مقدمة

تؤكد الكثير من الدراسات الاقتصادية على الآثار المهمة للسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي حيث يعتقد العديد من الباحثين الاقتصاديين من خلال تطور الفكر الخاص بالسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان بوجود علاقة سلبية تتجه من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي أما كينز فييري تأثير السياسة النقدية يمارس عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، حيث ان منهجية السياسة النقدية تستخدم الادوات التي ترتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومن ضمنها ظاهرة التضخم وكيفية معالجتها، ورغم دور السياسة النقدية الهدافة إلى المحافظة على التضخم المنخفض في العجلولة دون زيادة التضخم حيث يكون ضرورياً أن نتساءل حول ما إذا كان لابد على السياسة النقدية ان تكتفي بالوسائل التقليدية لديها كمعدل اعادة الخصم والاحتياطي القانوني ام بضرورة ادراج بعض القنوات لإيصال فعاليتها للهدف المنشود كقناة سعر الصرف خاصة لما تميز به هذه القناة من فعالية من حيث المنشأ والخصائص في استهداف التضخم حيث ان هذا الاخير قد يتتسق مع نتائج التدخل في سوق الصرف في حالة رفع قيمة العملة، لكن الأخيرة تتناقض مع اهداف اقتصادية غاية في الأهمية ومنها متطلبات النمو والتشغيل، وقد تضعف مقومات استدامة السيطرة على التضخم في الامد الطويل، خاصة وان تم اعتباره كهدف رئيسي للسلطة النقدية، وذلك لأن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير (سعر الصرف) يشكل ضمانا باستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على استقرار الاسعار وتخفيف التضخم بواسطة سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطيات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها من جهة، والحفاظ معدلات دنيا للتضخم من جهة أخرى.

انطلاقا مما تم ذكره قمنا بتقسيم هذا البحث الى عدة محاور هي كالتالي:
المحور الاول: التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

ARDL ومتغيرات الدراسة.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية القياسية لأثر النشاط النقدي وسياسة سعر الصرف على التضخم.

1- مشكلة الدراسة

من خلال ما تم التطرق اليه، فيما يخص تطور بعض المشاكل الاقتصادية عبر الوقت ونخص بالذكر منها مشكلة التضخم في الجزائر، و من أجل ايجاد الحلول الكفيلة لمعالجة هذه الظاهرة كان لابد لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر عليه وخاصة الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي من خلال اثر السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف على التضخم وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

- ما هو اثر النشاط النقدي وسياسة سعر الصرف على التضخم في

الجزائر خلال الفترة (1990-2014)؟

2- هدف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة الى دراسة مجموعة من النقاط كما يلي:

- ابراز اثر السياسة النقدية بواسطة معدل الاحتياطي القانوني ومعدل اعادة الخصم وكذلك سياسة سعر الصرف على معدل التضخم ومعرفة العلاقة الموجدة بين هذه المتغيرات .
- تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التضخم .
- اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة الاقتصادية بين مكونات السياسة النقدية وسعر الصرف ومعدل التضخم من جانب اخر.

3- الأسئلة الفرعية :

من اجل الاجابة على الاشكالية وتحقيق اهداف البحث، يمكننا طرح التساؤلات التالية.

1- كيف يتم التأثير على التضخم بواسطة السياسيتين النقدية وسعر الصرف؟

3- هل تأثير النشاط النقدي من خلال السياسة النقدية وسعر الصرف على التضخم يتميز بعلاقة قصيرة وطويلة الاجل في الجزائر؟

4- فرضيات الدراسة

- يتم استخدام أدوات السياسة النقدية في حالة الرواج الاقتصادي اكثر منها في حالة الكساد ويكون بالتأثير المباشر على المستوى العام للأسعار .

- طرق علاج التضخم تتطلب تحديد ماهيته وأسبابه ان كان ظاهرة نقدية

تستوجب السياسة النقدية وان كانت غير ذلك تتطلب التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية.

- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الزيادة في معدل اعادة الخصم الاحتياطي القانوني من جهة والتضخم في الجزائر من جهة اخرى.

5- منهج الدراسة

استخدمنا في هذه الدراسة منهج الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي، من خلال تحليل السلسلة الزمنية Series Analysis Time Series ونموذج تصحيح الخطأ (Model Error-Correction ECM). كما استخدمنا منهج الإحصائي القياسي الكمي لمحاولة دراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL يتضمن التضخم ، معدل اعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2014).

المحور الأول : التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ومتغيرات الدراسة.

1- متغيرات الدراسة: يتكون النموذج الخاص بالدراسة من المتغيرات التالية:

المتغير الأول: التضخم

"التضخم هو الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار" ، ولا يعدّ ارتفاع الأسعار الاسمية تضخما، حيث يجب أن يكون الارتفاع هو خاص بمجمل الأسعار ويتميز بأنه دائم ومتواصل وغير عرضي¹. ويمكن ان نعرف التضخم على انه "الزيادة في حجم التداول النقدي الذي يترتب عنه زيادة في الطلب الفعال يفوق حجم السلع والخدمات المعروضة لفترة زمنية ليست بالقصيرة ولا العرضية، ينتج عنها ارتفاع مستمر لمستوى الأسعار".

المتغير الثاني: مفهوم معدل اعادة الخصم : تعتبر وسيلة سعر اعادة الخصم

من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان منذ سنة 1839 في إنجلترا أولا، ثم فرنسا 1857 ، و في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913 ، و في الجزائر 1972²، يقصد بمعدل إعادة الخصم "سعر الفائدة او الشمن الذي يتقادمه البنك المركزي مقابل تقديم القروض او إعادة خصميه للأوراق التجارية للبنوك التجارية في المدى القصير"³.

1- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال والنظرية والمؤسسات النقدية، الإسكندرية، إدارة الجامعة الجليلة، بدلون سنة نشر، ص 70.

2- اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) (مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 2010-03-2011)، ص 51.

3- مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد التقليدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1985

في حالات التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان فترفع تكلفة الائتمان و من تم تكلفة التمويل، فيدفع ذلك المستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض وقد يلجهون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية، و هكذا تخرج الأموال من فخ السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية و ينكمش¹.

-المتغير الثالث: معدل الاحتياطي القانوني: يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أنه تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أولاً ينتجها احتياطياً يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي. ويعنى به أن يتلزم البنك التجارى بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي².

-المتغير الرابع: مفهوم سياسة سعر الصرف: يعبر سعر الصرف عند عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، كما نستطيع التعبير عنه بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية الازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية البلد³. وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقى الاقتصاديات الأخرى عن طريق عدة محاور كالاستيراد والتصدير والاستثمارات الأجنبية.

2-مفهوم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL تعتبر منهجية (Autoregressive Distributed Lag -ARDL)، مهجية حديثة اذ نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (Short run and Long run) في نفس النموذج، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Pesaran 2001). فعلى سبيل المثال ، إذا كان لدينا متغيران X و Y ، وأردنا أن نقيس تأثير المتغير X على المتغير Y ، فان المعادلة ستأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k_1} \beta_1 \Delta X_{t-j} + \sum_{j=1}^{k_2} \beta_2 \Delta Y_{t-j} + e_t$$

ص 244

1 مصطفى رشدي شيخة، مصدر سابق، ص 246

2 مصطفى رشدي شيخة، مصدر سابق، ص 251

3 PHILIPPE Avoyer ,ET Autres, « finance appliquée », paris, dunod, 1993.p53.

1. خصائص منهجية ARDL

تمتاز منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير بعدة مزايا على مستوى استقرارية السلسل، المشاكل القياسية التي تواجه الباحث الاقتصادي في الدراسات الاقتصادية التحليلية او القياسية حيث ندرجها كما يلي:

- إمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل (0) و (1)، ولا يتشرط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل (0) ولكن بشرط الوحدة لتطبيق هذا الاختبار هو السلسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية .¹
- إمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل (0) و (1)، ولا يتشرط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل (0) ولكن بشرط الوحدة لتطبيق هذا الاختبار هو السلسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية .²

- إن منهجية ARDL تعمل على تقدير النموذج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة الخاصة بالنماذج، بالإضافة إلى تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.²

- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (*Auto correlation*) وبالتالي فإن النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة (*Siddiki, 2000*).³

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية القياسية لأثر النشاط النقدي وسياسة سعر الصرف على التضخم.

(التقدير، تحليل و تفسير النتائج):

1 العينة و فترة الدراسة:

النطاق المكاني للدراسة هو الجزائر من خلال فترة (1990-2014) ،

2 النموذج المستخدم: من خلال منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة (*Pesaran et Al ARDL* 2001) ، أو منهجية اختبار الحدود (*Bound Testing Approach*)⁴

1 محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد 2، ديسمبر، 2009، ص 08.

2 دحماني محمد ادريوش، اشكالية البطالة في الجزائر - محاولة تحليل، اطروحة دكتوراه، فرع اقتصاد التنمية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013، ص 236.

3 Siddiki, J. U. (2000). Demand For Money In Bangladesh: A Cointegration Analysis. *Applied Economics*, 32:1977-1984.

4 Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin and Richard J. Smith (2001), Bounds Testing

ومع استخدام طريقة اللوغاريتم في حساب المتغيرات الداخلة في النموذج لغرض الحصول على تجانس للبيانات الخاصة بالسلالل الزمنية للمتغيرات بحيث تعبر معاملاتها عن المرونة الخاصة بمتغيرات الدراسة ،

وبالتالي النموذج في شكلهما النهائي يكون كالتالي:

$$\sum_{t=1}^{k_1} B_1 + LDR_{t-4} LTRO_t - \alpha_3 LTCH_{t-1} - \alpha_2 \alpha + \Delta LINF_t = \alpha_0 + \alpha_1 LINF_{t-1} \\ \Delta LINF_{t-i} + \sum_{i=1}^{k_5} B_2 \Delta LTCH_{t-i} - \sum_{i=1}^{k_6} B_3 \Delta LTRO_{t-i} - \sum_{i=1}^{k_7} B_4 \Delta LDR_{t-i} +$$

$$U_t$$

حيث:

: تمثل الفرق الاول.

U_t : حد الخطأ للنموذج الاول .

α_0 : تعبر عن الثابت او القاطع في النماذجين

وتعبر $\alpha_i / (i=1 \dots 4)$ اقتصاديا عن المرونة الخاصة بمجمل المتغيرات في الدراسة بحيث:

تقيس (α_1) مرونة التضخم للفترة الزمنية السابقة، كما تقيس (α_2) تقسيس مرونة سعر الصرف الاجنبي، اما (α_3) فتقيس مرونة معدل الاحتياطي القانوني و (α_4) تقيس مرونة معدل اعادة الخصم .

اما قياسيا فهي تمثل العلاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع وباقى المتغيرات المستقلة في النموذج.

اما المعاملات β فتقيس العلاقة قصيرة الاجل التي تربط بين التضخم وباقى المتغيرات في النموذج.

3- دراسة استقرارية النموذج

من خلال اختبارات جذر الواحدة نقوم باختبار استقرارية السلالل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج

3-1 اختبار جذر الوحدة

وبإجراء اختبار جذر الوحدة الذي يهدف فحص خصائص السلالل الزمنية و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أنها سوف نستخدم اختبار ADF لتحديد درجة استقرار متغيرات النموذج.

Approaches to the Analysis of Long-run Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16,pp 289-326.

وفيما يلى نتائج اختبارات جنور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار ديكى-فولر الموسع عند مستوى معنوية 1%، 10% الخاصة بمتغيرات النموذج الجدول رقم (01): نتائج اختبار ديكى فولر الموسع ADF للمتغيرات: معدل التضخم، سعر الصرف والاحتياطي القانوني:

ADF		القرار(الرتبة)	السلسلة الزمنية	
ديكى فولر الموسع	المستوى			
الفرق الأول				
-7.4551	2996-2.	I(1)	LINF	
-5.2437	-5.2437	I(0)	LTCH	
-5. 1698	-2.3805	I(1)	LTRO	
-4.3239	-4.3943		1%	القيم الحرجية
-3.5806	-3.6121		5%	
-3.2253	-3.2430		10%	

ملاحظة للارقام الموضحة بين الاقواس توضح فترات التباطؤ لمعيار اكىكي (SC)، اما معيار فيليب بيرون فتم استخدام معيار بارتليت كيرنل، والرقم الاقصى لعدد للتباطؤات اختبر آر 4 تباطؤات لأن السلسلة زمنية طويلة.

اما فيما يخص معدل اعادة الخصم فقد تم دراسة الاستقرارية دون ثابت ومتوجه زماني فكانت نتائج اختبار ديكى فولر الموسع كما يلى:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار ديكى فولر الموسع ADF لمعدل اعادة الخصم

		I(1)	LDR	
-3.0648	-1.4159			
-2.6693	-4.3943		1%	القيم الحرجية
-1.9564	-3.6121		5%	
-1.6084	-3.2430		10%	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 9

من خلال نتائج جدول جذر الوحدة الذي يبين استقرار السلاسل الزمنية يتبيّن لنا أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بوجود جذر للوحدة، فالمتغير $LTch$ كان مستقرا عند المستوى دون القيام بالفرقوقات للسلسة الخاصة به اما بالنسبة للمتغيرين $(LTRO, LINF)$ حيث انها لم تكون مستقرة عند المستوى، فكانت القيم المحسوبة اقل من القيم الحرجية المستخرجة من جدول (Mackinon) عند مستوى دلالة (1%), (10%)، وعند فحص المتغيرات عند الفرق الأول تبيّن انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الاولى لنفس هذه المتغيرات. مما يعني انها كلها كانت مستقرة بعد اخذ الفرقوقات الاولى (I) وهذا ما يبيّنه الجداول السابقة من خلال اختبار ديكى فولر الموسع.

اما معدل اعادة الخصم فكان مستقر بعد اخذ الفرق الاول ولكن في النموذج الاول لديكيي فولر الموسع فقط والخاص بالنموذج C الذي هو بدون قاطع (حد ثابت) و متوجه زمني .

هذه النتائج تشير الى امكانية استخدام منهجية اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL، في تحليلنا لاثر السياسة النقدية وباقى المتغيرات على التضخم النقدي في الجزائر.

2-3 دراسة التكامل المشترك

يعنى التكامل المشترك امكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلسل الزمنية غير المستقرة فى مستوياتها ، اي بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلسل الزمنية يمكن مطابقتها،

وللقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم اختبار منهجية الحدود للتكمال المشترك والخاص بنموذج ARDL¹ ،

يقترح (Pesaran et al2001) حساب إحصائيتين هما: اختبار F والمستخرجة من (Wald test) حيث يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود التكامل المشترك بين المتغيرات للكشف عن العلاقة التوازنية بين هذه المتغيرات على المدى الطويل، ويمكن تنفيذ اختبار ووالد من خلال القيد²: لفرضية العدم H_0 ، بأن معلمات مستويات المتغيرات المشتركة المتباطئة تساوي جميعها الصفر، اي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = \beta_8 = \beta_9 = 0$$

ضد الفرضية البديلة H_1 : بمعنى آخر عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل:

$$\beta_9 \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0, \beta_4 \neq 0, \beta_5 \neq 0, \beta_6 \neq 0, \beta_7 \neq 0, \beta_8 \neq 0$$

اما الاختبار الثاني، فهو حساب إحصائية(t) لاختبار فرضية العدم بأن معلمة المتغير التابع المتباطئ تساوي الصفر

($H_0: \beta_1 = 0$) ، وقد اقترح بيساران وآخرون (Pesaran et al2001) قيماً حرجةً لحدود اختبار التكامل المشترك، حسب درجة تكامل المتغيرات هل كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر(0) او من الدرجة الأولى (1) أو خليطاً من الاثنين. فحسب بيساران وآخرون تفترض القيمة الحرجة الدنيا أن جميع المتغيرات

¹ مجدي لشوريجي، العلاقة بين رأس المال البشري والاصدارات والنمو الاقتصادي في - تايوان " بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي للفترة من 27-28 نوفمبر 2007)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة حسية بن يو علي بالشلف ،الجزائر، ص ص 37-1 .

² خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الاردن، 2015، المجلد 2، العدد 01، 2015، ص 22.

هي متكاملة من الدرجة صفر ($I(0)$)، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين يفترض الحد الأعلى أن جميع المتغيرات هي (1) أو فيما يلي نتائج التقدير الخاصة باختبار منهج الحدود الذي يوضح وجود العلاقة طويلة المدى من عدمها :

الجلول رقم(03)نتائج اختبار منهج الحدود للتكمال المشترك

ARDL Bounds Test		
اختبار منهج الحدود للتكمال المشترك		
Sample: 1992 2014		
Included observations: 23		
فرضية العدم: لا يوجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.5257	3
Critical Value Bounds		
Significance	I Bound	II Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
1%	4.29	5.61

ملاحظة: قيم الحدود مستخرجة من جدول قبل Pesaran and all (2001) ، الجدول EVIEWS 9 رقم 02 : المقاطع و بدون اتجاه. من خلال

ويوضح جدول (03) نتائج إحصائية (F) لاختبارات حدود ARDL: إذ نلاحظ أن قيمة إحصائية(F) المحسوبة أكبر من من الحد الأعلى للقييم الجدوالية الحرجية: (4.35) (5.61)، (3.77) للدرجات معنوية كل من $\alpha=1\%$ ، $\alpha=5\%$ و $\alpha=10\%$ على التوالي و المقترنة من قبل Pesaran et al (2001) منه فإننا نستطيع رفض فرضية العدم وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: LDR , $LTRO$, $LTCH$, $LINF$).

اي حسب نتائج الجدول (03) فإنه يمكن اجراء اختبار تصحيح الخطأ لأن هذا الاخير يتطلب وجود علاقة تكامل وجود علاقه توانية على المدى الطويل، وهذا ما تتحقق وتتوفر عليه هذا النموذج.

من هنا نستطيع القول بان النموذج الاول الذي يضم كل من: $LTCH$, LDR , $LTRO$) يمكنه تفسير التضخم في الجزائر على المديين الطويل والقصير خلال هذه الدراسة .

4- دراسة النموذج

4-1- اختيار فترات التباطؤ للتنموذج

اعتمادا على برنامج Eviews9 يتبيّن لنا افضل فترات التباطؤ الممكن الحصول عليها من خلال معيار (Schwarz Bayesian Criterion SBC) هي كالتالي .(1.0.2.1)

2-4 تقدير علاقة طويلة الأجل

يتم الحصول على مرونة المدى الطويل هي معامل إبطاء واحد للمتغيرات التفسيرية (مضروبًا باشارة سالب) مقسوماً على معامل المتغير التابع بإبطاء واحد $LINF(-1)$. مثلا تكون مرونة كل من (لوغاريثم) معدل الاحتياطي القانوني ($LTRO$) ومعدل اعادة الخصم (LDR) في النموذج هي: $(-\beta_3/\beta_1)$ و $(-\beta_4/\beta_1)$ وفيما يلي نتائج التقدير للنموذج في الأجل الطويل:

الجدول رقم (04) نتائج تقدير النموذج الأول طويل الأجل - المتغير التابع $LINF$

Variable المتغير	المعلمـة (parameter)	t-Statistic	قيمة الاحتمال (Prob.)
LTCH سعر الصرف	-0.195101	-0.099072	0.9224
LTRO معدل الاحتياطي القانوني	-0.100465	-0.560746	0.5833
LDR معدل اعادة الخصم	0.247460	0.540725	0.5966
C الثابت (القاطع)	2.189414	0.255480	0.8018

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على Eviews-9

3-4 الخصائص الاحصائية للنموذج

المعلمة 1 والخاصة بالمتغير سعر الصرف $LTCH$ تبين ان المتغير ليس له دلالة احصائية وهذا لأن قيمة الاحتمال لهذه المعلمة 0.9232 وهي تفوق 0.05 وهو ما يفسر عدم معنويتها اي ان سعر الصرف لا يؤثر على التضخم النقدي في الجزائر في المدى الطويل.

اما فيما يخص المعلمتين الخصائص بالسياسة النقدية فقد بينت النتائج ان وسائل السياسة النقدية (كل من معدل الاحتياطي القانوني ومعدل اعادة الخصم) من خلال الاختبارات الاحصائية ليس لها تأثير على التضخم النقدي في الجزائر في المدى الطويل بحيث:

- اما من الناحية الاقتصادية فيجد ان اشارة معلمة معدل اعادة الخصم تخالف منطق النظرية الاقتصادية لأن العلاقة عكسية بين هذه الوسيلة للسياسة النقدية ومعدل التضخم ولكن حسب اغالب الاقتصاديين فان فعالية معدل اعادة الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية نتيجة التغيير الذي يجريه البنك المركزي عليه كأسلوب للتحكم في العرض النقدي، و لا يمكن أن يكون ذو فعالية على المدى الطويل إلا إذا رافق ذلك تغير في النقد نفسه 1 .

- معلمة الثابت تميز ان هذه المعلمة كانت ليست ذات دلالة احصائية في

¹أسامة بشير البداع، أثيل عبد الجبار الجورمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي (دار المناهج: 2003)، ص 349

المدى الطويل وهذا لأن قيمة الاحتمال الخاصة بهذه المعلمة كانت وهي 0.8018 تفوق 0.05 مما يعني عدم معنويتها.

5 نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

بعد القيام بتقدير النموذج طويلاً في الأجل القصير من خلال للقيام بتقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج (1,0,0,2,1,0) المختار بواسطة SC قمنا باختبارات التشخيص الخاص بهذا النوع من النماذج.

5-1 اختبارات التشخيص

قبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار قصيرة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

جدول رقم (05) نتائج اختبارات التشخيص للنموذج الأول

Diagnostic Tests :	F-test	Probability
Serial Correlation(LM)	3.231	0.07
[Ramsey (RESET)]	3.5677	0.058
[Jarque-Bera (JB)]	0.9461	0.623
Heteroscedasticity (ARCH)	0.1220	0.8858

المصدر من اعداد الطالب اعتماداً على EVIEWs-9

أ- اختبار مضرور لاجراج للارتباط التسلسلي بين البوافي: Lagrange Multiplier Test of Residual [Breush-Godfrey (BG)] ومنه نجد ان: $LM = nxR^2 = 23X 0.3320 = 7.636$ ، حيث أن: n= عدد المشاهدات المستعملة في النموذج، ومقارنتها بإحصائية X^2_K الجدولية بدرجة حرية K=3 ومستوى معنوية 5%， وتساوي 8.81 و منه لدينا : $8.81 > 7.636$ ، وبالتالي تقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

ب- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)

يشير اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي F في النموذج المقدر لأن الاحتمال الخاص به المحسوبة (0.8576) لهذا الاختبار كانت تفوق 0.05 وهذا ما يشير إلى عدم معنويته عند مستوى 5%.

ج- اختبار التوزيع الطبيعي لأنخطاء العشوائية [Jarque-Bera (JB)].

يشير اختبار [Jarque-Bera (JB)] من خلال الشكل السابق إلى عدم

رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج محل التقدير لأن قيمة الاحتمال الخاص بهذا الاختبار كانت 0.623 وهي تفوق 0.05 وهذا ما يشير إلى عدم معنويته عند مستوى 5% ومنه فالبواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

د- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج:

regression error specication test [Ramsey (RESET)]

يبين اختبار [Ramsey (RESET)] إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج الأول المقدر، وهذا من خلال النتيجة المبنية التي توضح أن قيمة الاحتمال لـ F المحسوبة (0.058) لهذا الاختبار كانت تفوق 0.05 وهذا ما يشير إلى عدم دلالته عند مستوى معنوية 5%. وهو ما معناه رفض فرضية عدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

2-5 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج

يشير اختبار $UECM-ARDL$ أن قيمة $ECM(-1)$ ، والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن¹، بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالازمات المالية، حيث تبين إشارة وقيمة $ECM(-1)$ سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويلاً الأجل.

الجدول رقم (06) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني - المتغير التابع ($\Delta LIN F$)

Variable	coefficient	Std. Error	t-statistic	Probability
D(LTCH)	-0.185076	1.887445	-0.098056	0.9232
D(LTRO)	-0.154004	0.119160	-1.292409	0.2158
D(LTRO(-1))	0.126087	0.062549	2.015802	0.0621
D(LDR)	7.371305	1.897331	3.885092	0.0015
ECM(-1)	-0.948617	0.178079	-5.326947	0.0001

المصدر من اعداد الطالب اعتماداً على EVIEWS

3-5 تحليل نتائج النموذج ARDL-ECM: تظهر إشارة $ECM(-1)$ السالبة

من خلال قيمتها 0.9486 ومؤكدة عند درجة معنوية 5%， مما يثبت استقراراً في النموذج، من ناحية، وإن هنا لك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلية في النموذج من ناحية أخرى؛ وهذا يعني أن التضخم، سعر الصرف، نسبة الاحتياطي القانوني و معدل إعادة الخصم لها تكامل مشترك عندما يكون التضخم النقدي متغيراً تابعاً، وهذا يدعم تأثير سعر الصرف، معدل الفائدة، مؤشر أسعار الاستهلاك والكتلة النقدية بالإضافة إلى وسيليسي سياسة النقدية : معدل الاحتياطي

¹ خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 27.

القانوني ومعدل اعادة الخصم على التضخم النقدي في الجزائر في النماذج الحركية القصيرة وطويلة الأجل.

إن معدل التضخم النقدي كمتغير تابع يتبع تغيرات نحو قيمة التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 94% من اختلال التوازن المتبقى من الفترة $t-1$ ، اي انه عندما ينحرف معدل التضخم خلال الفترة القصيرة $t-1$ عن قيمة التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 94% من هذا الانحراف في الفترة t ، ومنه فنسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن في الفترة t ، وعليه فإن معدل التضخم النقدي يستغرق ما يفوق السنة (1.06 سنوات) من خلال هذا النموذج الذي يبين فعالية السياسة النقدية (للتعديل باتجاه قيمة التوازنية أي بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات: سعر الصرف، وبوجه خاص وسائل السياسة النقدية (معدل اعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني).

3-5 نتائج الدراسة القياسية

- يثبتت نتائج لنموذج قصير المدى غياب تأثير كل من معدل سعر الصرف من الناحية الاحصائية في حين كان للسياسة النقدية تأثيراً فعالاً على خلاف المدى الطويل وهو ما يبرر ان للسياسة النقدية حضوراً في نموذج محددات التضخم بواسطة معدل اعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني من خلال معنوية المعلمتين احصائياً لنسبة الاحتياطي القانوني بعد تباطؤ يقدر بسنة واحدة $t-1$ ، اما معدل اعادة الخصم فكان تأثيره في نفس السنة اي في الفترة t ولكن بالمقابل نلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تختلف تتوافق والفترة الطويلة المدى.

اما معدل الاحتياطي القانوني فكان تأثيره عكسياً وهو ما يتفق والنظرية الاقتصادية التي حددت العلاقة العكسية بينهما و لكنه احصائياً غير معنوي على التضخم حيث نلاحظ تأثير معدل الاحتياطي القانوني على التضخم يكون في سنتين متتاليتين ولكن بنسب متفاوتة وباتجاهات مختلفة وهو ما يبرز انعدام تأثير هذه الوسيلة على التضخم في الاقتصاد الجزائري على المدى القصير حيث يرجع هذا الى ان اول سنة تم تطبيق فيها أداة نظام الاحتياطي الاجباري هي سنة 1994 لتنمية امكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر وهو ما اثبتته الدراسة من خلال عدم توافق تأثيره مع مبدأ تطبيقه.

الخاتمة

-النتائج-

-السلسل الزمنية كانت مستقرة بعد اخذ الفرق الاول ونعني بذلك معدل التضخم، معدل اعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني باستثناء سعر الصرف الذي كانت مستقرة في المستوى.

- يؤثر معدل اعادة الخصم على التضخم في الجزائر ولكن خلال الاجل القصير وهذا ما يبينه نموذج ARDL-ECM ولكن منا جانب طردي وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية.

- لا يوجد تأثير للسياسة النقدية من خلال قناة سعر الصرف على التضخم النقدي في الجزائر، وهذا راجع لوجود عدة قنوات يمكن من خلالها تعديل اثر السياسة النقدية وتعمل كلها في اطار متكامل ومتناوب كقناة سعر الفائدة .

- تعتبر السياسة النقدية من خلال الادوات التقليدية الكمية كنسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل اعادة الخصم محدودة الفعالية، وهذا ما شجع البنك المركزي الجزائري لاتهاب ادوات اخرى كأداة معدل استرجاع السيولة .

الوصيات

توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات

- تطبيق سياسة استهداف التضخم من خلال معدلات تكون قريبة من الشركاء الاقتصاديين للجزائر، حتى لا يؤثر ذلك على الكيان الاقتصادي نتيجة السياسات المتشددة التي تضر بحالة الاقتصاد كونه لا يستطيع منافسة الاقتصاديات الاجنبية.

- محاولة التنسيق بين اهداف السياسة النقدية من خلال تقديم معالجة التضخم على باقي الاهداف النهائية الاجنبية كالتوازن الخارجي كون التضخم مشكلة تؤدي الى التأثير في تحقيق الاهداف الاجنبية.

تمارس قناتي سعر الفائدة والصرف تأثيرا هاما على التوسيع والفوائض النقدي فنوصي نتيجة لذلك بدعم سياسة سعر الصرف المتعدد وتطبيق سياسات تنبؤية له من خلال ما اثبت نجاعته في عدة دول اخرى.

قائمة المراجع

1- اللغة العربية

1. أسماء بشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي (دار المناهج 349، 2003).
2. عبد المجيد قدري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003.
3. غاري حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

4. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة.
5. مجدي محمود شهاب، اقتصadiات النقود والمال والنظرية والمؤسسات النقدية، الإسكندرية، إدارة الجامعة الجdaleلة، بلتون سنة نشر.
6. محمود حسين الوادي، ذكريـاً أـحمد عـزـام ، المـاليةـ العـامـةـ وـ النـظـامـ المـالـيـ فـيـ إـلـاسـلـامـ، دـارـ المـسـيرـةـ.
7. مروان عطوان، النظريات النقدية، دار البحث، قـسـطـنـطـيـنـيـةـ، 1989.
8. مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفـيـ، الدـارـ الجـامـعـيـةـ لـلـنـشـرـ وـالتـوزـيعـ، بـيـرـوـتـ، 1985.

- الرسائل والمنشورات

1. اكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) مذكرة ماجستير ، 2010-2011، جامعة الجزائر 03.
2. خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الاردن، 2015 المجلد 2، العدد 01 ، 2015.
3. دحماني محمد ادريوش، اشكالـةـ الطـالـةـ فـيـ الجـازـيـرـ -ـ مـحاـولـةـ تـحـلـيلـ، اطـرـوـحةـ دـكـتوـرـاهـ، فـرعـ اقـصـادـ التـقـيمـيـةـ، جـامـعـةـ اـبـوـ بـكـرـ بـالـقـاـيدـ تـلـمـسـانـ، 2013/2012.
4. مجلـيـ الشـوريـجيـ، العـلـاقـةـ بـيـنـ رـأـسـ المـالـ البـشـرـيـ وـالـصـادـرـاتـ وـالـنـمـوـ الـاـقـصـادـيـ فـيـ "ـ تـايـوانـ "ـ بـحـثـ مـقـدـمـ إـلـىـ المـلـقـىـ الـلـعـمـيـ الـلـوـلـيـ لـلـفـتـرـةـ مـنـ 27-28 نـوـفـمـبرـ 2007ـ"ـ ، كـلـيـةـ الـعـلـومـ الـاـقـصـادـيـةـ وـعـلـومـ الـتـيـسـيرـ-ـجـامـعـةـ حـسـيـةـ بـنـ يـوـعـلـيـ بـالـشـفـ،ـ الـجـازـيـرـ.
5. محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية : هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد 2، ديسمبر 2009 .

- 3- اللغة الأجنبية

1. Bali Hamid. inflation et mal-développement en Algérie. OPU. Alger. 1993.
2. Marc Montoussé. économie monétaire et financière. op.cit.
3. PERYRARD Josette , « Gestion Financiere Internationale »3ème édition , vuibert.paris.1995.
4. PHILIPPE Avoyer ET Autres. « finance appliquée », paris. dunod. 1993.
5. Pesaran. M. Hashem. Yongcheol Shin and Richard J. Smith (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long-run Relationships. Journal of Applied Econometrics. 16.
6. Siddiki. J. U. (2000). Demand For Money In Bangladesh: A Cointegration Analysis. Applied Economics. 32:1977-1984.